مكتبة البنين
قسم الدوريات

مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

السنة السادسة - العدد السادس
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

دخل الخلافة من السواد فيما بين القرن السابع وبدايه القرن العاشر

اعداد الباحث
فردا اسدوف
معهد الأبحاث الشرقية
لجمهورية أذربيجان

تقـــديم

وصلنا هذا البحث الهام عن دخل الخلافة في السواد (أى سـواد العـراق) فيمـا بـين القرن السابع وبداية القرن العاشر من الهجرة . ولأهمية الموضـوع ونـدرة البحـوث في مجـال التاريخ الأقتصادي للخلافة (رغم أن الفترة التي يعالجها البحث كانت الأسعد حظاً لما لقيتـه من اهتمام العديد من الباحثين والعراقيين منهم على وجه الخصوص) رأينا أن نعتمـد البحـث للنشر لا سيما وأنه من باحث مما كان الاتحاد السوفيتي سابقاً والذي كان ولا يزال له مكانتـه في الدراسات العربية والإسلامية .

لم يثننا عن ذلك صعوبة النص الذي بدا لنا وكأنـه ترجمـة مـن اللغـة الروسـية أو مـن كاتب وكأنه مترجم من الروسية وهو يكتب بالعربية عربية شديدة الالتصاق بالمصادر القديمـة ومفرداتها واسلوبها . وكان ما وصلنا من البحث في طباعة فيها الكثير من الكلمـات الباهتـة أو المطموسة وكـان ذلـك الأمـر في صفحـات الملاحظـــات بصـورة أكـثر . لقـد اجتهـدت الباحثتان نورة فخرو وظبية السليطي (ولهما أوفر التقدير) أن تقوما ما أمكن تقويمه وتعـدلا في بعض التراكيب والكلمـــات حتى يستقيم النص دون إخلال بأسلوب الكاتب أو التدخـل في معانيه . والله نسأل أن يلقى البحث ما هو أهل له من الباحثين والدارسين .

أ.د. عثمان سيد أحمد أسماعيل
رئيس التحـــرير
عن هيئة التحـرير

دخل الخلافة من السواد فيما بين القرن السابع وبداية القرن العاشر

من المعلوم أن خلفاء العرب كانوا يرزقون جيوشهم وجهازهم الاداري خاصة في القرون الثلاثة الأولى بالرواتب النقدية والتعاين الغذائية . وكانت دولتهم تحتاج إلى الأموال الضخمة لهذا الغرض ، ومن أهم موارد الأموال هي الضرائب . ولم يزل عدم وجود المال في بيت المال يسبب الفتن والانقلابات الحكومية في بغداد عاصمة العباسيين في القرنين التاسع والعاشر . ولكن البحث المفصل في تغيرات دخل الدولة لم ينفذ لحد الآن إلا لولاية واحدة في الخلافة وهي مصر (١) . ولا يتوفر في العلم فكرة معينة عن المدخول العام من منطقة السواد المركزية في الفترات المختلفة كما لم تبالغ بعض المصادر العربية القديمة في القول بالاشارة إلى أرقام دخل الدولة الساسانية . تورد بعضها مثلاً المبلغ الخيالي تماماً بـ ٤٢٠ مليون درهم كأنها جبيت في عهد ملك كسرى الثاني (٥٩٠ - ٦٢٨). إن مبالغ الدخل عند الخلفاء الأولين تبدو ضئيلة بالمقارنة مع مبالغ الساسانية : ١٠٠ و ١٢٨ مليون درهم وقت عمر بن الخطاب (٦٣٤ - ٦٤٤) و ١٢٠ مليوناً عند معاوية الأول (٦٦١ - ٦٨٠) و ١٢٤ مليوناً عند عمر الثاني (٧١٧ - ٧٢٠) (٢) . ويخبر قدامة بن جعفر أن مدخول الدولة كان في بداية القرن التاسع يتضمن من ١٠٨,٤٥٧,٦٥٠ درهماً (٣) .

هذا وإن الكثير من الباحثين يقارنون الأخبار عن دخل الدولة الساسانية عند قباد الأول (٤٨٨ - ٥٣١) وكسرى الأول أنو شروان (٥٣١ - ٥٧٩) ، اللذين يقدران بـ ٢١٤ و ٢٤٠ مليون درهم على التوالي وهم يحسبونهما حقيقتين ، بالأخبار عن دخل الدولة بعد الفتح العربي ويستنتجون تدهوراً بالغاً للزراعة في منطقة السواد خلال الثلاثة قرون الأولى من نشوء الخلافة (٤) .

لمناقشة هذه الأخبار عن هذا الدخل أو ذاك من حيث ثقتها لابد من تحديد أقصى حجم غلة للزراعة بل أحقها واقعاً في نفس الوقت في السواد وفقاً لتكنولوجيا حراثة الأرض

في ظروف القرون الوسطى ، وفي هذا الحال سنتمكن من التبصر في أعلى حد من موارد الضرائب حسب مراحل تطور نظام الضرائب .

إن مساحة السواد الذي ينسب الجغرافيون العرب إليه ما بين نهري دجلة والفرات فيما أسفل من تكريت تساوي ٧٢ ألف كم مربع تقريباً . نضيف إليها ٨ آلاف كم مربع من أراضي مجرى ديالي الأسفل . أما مساحة الأرض المزروعة فهي تتألف عادة من حوالي ٥٠٪ من مساحة عامة الواحة ، التي تشغل المباني والطرق والمستنقعات أو قطع الأرض الحرجة للحراثة . ولا تصل مساحة نصفها الثاني أي الأرض المحروثة إلى $\frac{٣}{٤}$ المساحة العامة للواحة إلا في الظروف الملائمة للغاية (٥) . إن هذه الأرقام التقريبية يؤيدها وضع الزراعة الحالي في جنوبي العراق . وتحدد المساحة العامة لسقي دجلة والفرات بـ ٨ ملايين هكتار وتحدد أقصى حد لمساحة الأرض المحتملة للزراعة بـ ٥,٥ × ٦,٥ مليون هكتار (٦) .

إذن نتمكن من الاستنتاج أن السواد كانت في الظروف الملائمة للزراعة يحرث فيها ما يقرب من ٤ ملايين هكتار . وعلى طول عديد من السنوات وإلى وقتنا هذا تغطي مزروعات الحبوب ٨٠ – ٨٥٪ من عامة الأرض المحروثة وقسط الحنطة من هذه الأراضي لا يقل عن نصفها (٧) . وتبذر من هذه المساحات ٧٠٪ تقريباً وثلثها تراح من الزرع و ٢٠٪ المتبقية تخصص للبساتين والتمر والكروم والمباقيل ومزارع العلف والمزروعات التكنيكية . ويشمل كل من المباقل والمزروعات التكنيكية ٣٪ من الأرض المزروعة ، ولم تغط مزارع الأعشاب العالفة للمواشي أقل من ٨٪ ويبقى ٦٪ لقسط الكروم والبساتين . إذن نستطيع توزيع ٤ ملايين هكتار من الأرض المحروثة في السواد بما يلي (لائحة رقم ١) .

لائحة رقم (١)

أراضي السواد المحروثة

نوع المزروعات	الفائز بالمائة	المساحة (ألف هكتار)
الحنطة	٤٠	١٦٠٠
الشعير	٤٠	١٦٠٠
البساتين والنخل والكروم	٨	٢٤٠
العلـف	٨	٣٢٠
المباقـــل	٣	١٢٠
المستنبتات التكنيكية	٣	١٢٠

هذا وعند تقدير القيمة العامة لمحصول الزراعة من الضروري أن نـأخذ بعين الاعتبار أن قيمة محصول أعشاب العلف المستهلك بالدواب تدخل في قيمة محصول المستنبتات الأخرى – الحبوب قبل كل شيء . ولنصطلح كذلك على أن قيمة غلة جريب واحد من البساتين والمستنبتات التكنيكية هي ٤٦٨ درهماً (٨) . وقدرنا هنا وفيما بعد غلة الزراعات بالدراهم التي تداولت في وقت عمر بن الخطاب وكانت أقل من الدراهم المتداولة في القرنين التاسع والعاشر إذ بودلت للدنانير بسعر ١ : ١٠ (٩) . ولكن قيمة غلال الحنطة والشعير السنوية تحتاج عند تقديرها إلى دقة أكثر لأن هذين المستنبتين شغلا $\frac{٤}{٥}$ جميع الأراضي المزروعة ولأن أهميتهما فاقت أهمية المزروعات الأخرى .

علينا قبل كل شيء أن نحدد معدل مردود هكتار واحد من مزروع الحنطة والشعير في السواد . وما غلطنا إذا استندنا على المعلوم في مردود سقي العراق في أواسط القرن العشرين لأن تكنولوجيا الري والحراثة لم تتغير هنا كثيراً مع مر القرون ما عدا المساحة المحدودة المروية بالمضخات في سقي ديالي (١٠) .

وساوى معدل مردود الحنطة في العراق في السنة ١٩٥٩م – ٣,٨ سنتنار من هكتار وفي ١٩٦٢م – ٤,٦ سنتنار (١١) . سبب مثل هذه الترددات الحادة في أن المعطيات الرسمية في معدل مردود الحنطة في جميع القطر تحتوى على أرقام مردود الأرض البغلية الذي يتوقف على كمية السقي السنوي بينما ما يهمنا هي حقول الأرض المسقية . إن مردود السقي يتوقف على وسائل الاسقاء وخواص التراب والعوامل الموضوعية الأخرى أما مردود الحقول الوافرة المحصول فيعد له ١٣ سنتنار من هكتار وللحقول الناقصة المحصول هو أقل ضعفاً . فإذا فرضنا أن عدد الحقول المختلفة كانت على ساق المساواة فساوى معدل مردود الحنطة ١٠ سنتنار من هكتار . وبمثل هذا الطريق نستطيع تعريف مردود هكتار واحد من الشعير بـ ١٤ سنتنار (١٢) . وحصلت المعلومات المتشابهه نتيجة البحث الخاص بمردود الحنطة والشعير على سقي الديالي (١٣) .

إن ما خططناه هو التقدير التقريبي لمحصول الزراعة السنوي الذي تؤلف غلة الحراثة $\frac{٩}{١٠}$ منه . ولهذا الغرض علينا أن نعبر عنها بأسعار الغلة الخاصة بالزمن الذي نهتم به .

تعرضت أسعار الحبوب في الخلافة العربية على مدى مردودية السنة الزراعية للصعود والنزول على التوالي . لقد استعمل مؤلف كتاب الخراج قدامه بن جعفر (المتوفي في سنة ٩٤٨ الميلادية) عند تحويل إيرادات الضرائب العينية (الحبوب) إلى النقد معادلة ٦٠ دينار بمجموع كر واحد من الحنطة و كر واحد من الشعير (١٤) . ويقيّم كر الحنطة منهما بـ ٤٠ ديناراً لأن الحنطة كانت عادة أغلى من الشعير بضعفين . إن الكثير من الباحثين استفادوا من هذه المعادلة (١٥) . مما يؤسف له أن أسعار الحبوب في وقت عمر ابن الخطاب مجهولة لنا . ولذا نرجع إلى معادلة قدامة ، التي سنزيد أدلة إصلاحها لفترة خلافة عمر بن الخطاب فيما بعد . هذا ونتمكن في نهاية المطاف من تقدير قيمة غلال الزراعة بما يلي (لائحة رقم ٢) .

لائحة رقم (٢)

قيمة غلال الزراعة السنوية في السواد (١٦)

نوع المزروعات	المساحة المزروعة		قيمة المحصول	
	٪	الف هكتار	هكتار واحد	المجموع (ألف درهم)
الحنطة	٢٨	١٠,١٢٠	١٣٣	١٤٨,٩٦٠
الشعير	٢٨	١٠,١٢٠	١١٢	١٢٥,٤٤٠
البساتين والنخل والمستنبتات التكينية والكروم	٩	٣٤٠	٤٦٨	١٥٩,١٢٠
المبلغ الأجمالي				٤٣٣,٥٢٠

ونصرح بكل الصراحة أن ما تخبر به المصادر العربية من مبالغ الدخل عند الساسانيين لا تتفق مع الواقع وخاصة المبلغ ٤٢٠ مليون درهم . وما قسط قيمة غلة الزراعة التي استأثرت بها الدولة وفقاً لنظام الضرائب المتقرر في الخلافة ؟

وضع عمر بن الخطاب الخراج بدرهم واحد وقفيز واحد من كل جريب(١٧) من الأرض ابتدائياً بغض النظر عن نوع المزروع وعما كانت الارض مزروعة أم مراحة عن الزرع . هكذا كان التقيد خلال مدة ٣ سنوات . وفي سنة ٢٢/٤٣ - ٦٤٢ لفت والي الكوفة المغيرة بن شعبة (٦٤٢ - ٦٤٤) (١٨) نظر الخليفة إلى أن المزارع المبذورة بالمستنبتات الأخرى تعوج بربح أكثر مما تعود به مزارع الحبوب . وأقترح المغيرة فرض ٨ دراهم على كل جريب منها . هذا وتم نتيجة لمراقبة خاصة بجباية الخراج في السواد تثبيت أسعار الخراج المراعية لنوع المزروع : فرضت على كل جريب من الحنطة ٤ دراهم - والشعير درهمان - والنخل ١٠ والقصب ٦ - والرطبة ٥ دراهم . وهناك بعض الغموضة

في معنى كلمة "الرطبة" . ومعناها العام كل ما هو مقابل للمجفوف الجاهز للأكل طرياً ويشمل ذلك أعشاب العلف والبقل (١٩) وإن هذه الكلمة يسمى بها الآن نوع التمر المأكول طرياً . لكن هناك احتمال أن أكثر المعاني استعمالاً كان كل ما استخدم لعلف المواشي طرياً أي أنوع البقل (٢٠) وحسبنا أنه عند ذكر سعر الخراج بـ ٥ دراهم أنه يقصد البقل وبذكر ١٠ دراهم للبقل . إن أسعار الخراج المثبتة للمزروعات المختلفة بعد تنفيذ المراقبة بجباية الخراج في السواد لعالية إلى درجة تسمح بالاعتقاد أنها تشمل على قيمة كافة الضريبة أي قسميها النقدي والعيني على السواء وتخص المساحات المزروعة فقط . ومن المحتمل أنه ليس ما أمامنا إلا نتائج ما قام به المراقبون العرب من التسعير النظري لفريضة الخراج على وحدات الأتاوة (٢١) . إذا كان هكذا فلهذه المعطيات أهمية بالغة لأنها تمكننا من تقدير مبلغ الخراج بدون التوغل فيما تتنازع حوله أراء الباحثين من مسائل مقدار القفيز وأسعار الحنطة والشعير في زمن عمر بن الخطاب . ومن الممكن طرف آخر أن نقدر مبلغ الضرائب العام المحصى على أساس هذه المعطيات عند اختلاف الاحصاءات الأخرى المستندة على مختلف الأخبار في أسعار الخراج في السواد زمن عمر بن الخطاب وأقرب أخلافه .

إن المسألة تتعقد لان المصادر العربية القديمة تورد إلى جانب سعر الخراج بدرهم واحد وقفيز واحد من جريب الحنطة الخبر في وجود السعر بدرهمين وقفيزين من جريب الحنطة وسعر درهم واحد من الجريبين المراحين عن الزرع . أما أسعار الخراج على المزروعات الأخرى فهي لا تفرق أساساً (٢٢) ويفترض المستشرق د.دنييت أن هذه الأخبار المختلفة انعكست فيها المرحلتان لتطور نظام الضرائب في الخلافة أي حلت ضريبة ثقيلة محل ضريبة خفيفة (٢٣) . لكن البلاذري يبلغنا أن أسعار الخراج في زمن الخليفة علي بن أبي طالب (٦٥٦ - ٦٦١) تغيرت ليس بما يتوقف على نوع المزروع فحسب بل وبكثافة المزرعة (٢٤) . ويمكن الافتراض أن درهمين وقفيزين فرضت على جريب الأرض الخصبة ذات المرزوعات الكثيفة ودرهماً وقفيزاً على جريب مرزوعات أقل كثافة . لغرض أن نتصور ما هو قسط هذه الضريبة من قيمة غلة الجريب لابد لنا من تحديد مساحة الجريب وحجم القفيز في العراق في القرن السابع .

من المعلوم أن الجريب مربع له ضلع بـ ٦٠ ذراعاً (٢٥) . إن طول الذراع الأكثر انتشاراً واستخداماً عند مسوح الأرض يحدد في دليل ف. هنتس بـ ٦٦,٥ سنتيمتر ، والجريب بمقتضى ذلك بـ ١٥٩٢ متراً مربعاً (٢٦) . ولكن هذا الذراع حصل انتشاره في الوقت المتأخر (٢٧) . وإن ما أبلغنا به البلاذري من تفاصيل مساحة السواد زمن عمر بن الخطاب ، يمكننا من الزعم أنه استخدم عندئذ ذراعاً أقل طولاً ومساوياً من المحتمل لـ ٥٤,٥٤ سم (٢٨) . ويساوي الجريب الموافق لهذا الذراع ١٠٥١ متراً مربعاً .

ويلتبس علينا كذلك أمر القفيز المستخدم لتحديد قسم الغلة المخصص للخراج . إذا فرضنا أنه كان قفيزاً بـ ١٢٠ رطلاً (حوالي ٥٠ كغ) (٢٩) ، فتؤلف ضريبة العين بقفيز واحد حوالي نصف محصول الجريب وبالقفيزين الاثنين – كل المحصول تقريباً ، وعدا ذلك توسع استخدام هذا القفيز في القرنين التاسع والعاشر فقط . وهناك أيضاً قفيز هاشمي ٣٢ رطلاً أي ١٢,٨ كغ (٣٠) . وعلى ما تشهد به المصادر القديمة استخدم في وقت وقت عمر بن الخطاب وفقاً لبعض الأخبار قفيز مساو لـ ٧ – ٨ أرطال أو ضعفه بموجب الأخبار الأخرى (٣١) . ويؤيد الخبر الأخير تأكيد البلاذري أن القفيز المستخدم سمي بتسمية "شابوركان" وساوى مكوكاً أي ١٥ رطلاً (٣٢) . أذاً أرجح احتمال هو أن قفيز الحبوب في السواد في القرن السابع ساوى ١٥ رطلاً أو ٦,١٥ كغ .

هذا واستندنا عند تحويل حجم الضريبة العينية إلى الدراهم على المعادل المستخدم من قبل قدامة بن جعفر للسببين الآتيين : أولا : لغرض أن نتمكن من الحصول على التناسب بين قيمة غلة الزراعة وبين قسمها الذي جبي من قبل الدولة بوجه الخراج . وثانيا : لأنه رغم أن سعر ٤٠ ديناراً لكر الحنطة ٢٠ ديناراً لكر الشعير أعلى ببعض الشيء (على ما أظهرت تحقيقات أ.بولشاكوف) (٣٣) من معدل مستوى الأسعار لفترة ما بين القرنين التاسع والثالث عشر ، إنهما على حد تصورنا أنهما يناسبان أسعار الحبوب في زمن عمر بن الخطاب لأنه إذا انطلقنا من سعر الخراج النظري بـ ٤ دراهم من جريب الحنطة فيتبين أن قفيزي الحنطة (١٢,٣ كغ) قيما بما يقرب من ١,٧ درهم بموجب أن الدرهمين من ٤ دراهم هما قسم

الضريبة النقدي ، وربع درهم – فريضة على نصف جريب الأرض المراحة من الزرع . ونفس ١٢,٣ كغ الحنطة تقيم بأسعار قدامة بـ ١,٦ درهماً .

قبل أن ننتقل إلى حساب مبلغ الدخل العام من السواد ننظر في دخول النخل بالضرائب . وتختلف أخبار المصادر في هذه المسألة ظاهراً . يذكر من طرف سعر محدد بالدرهم الواحد من كل نخلة عجمية ونفس السعر من نخلتين ناقصتي المردود . ولكن يخبر من طرف آخر أن الجريب تفرض عليه من ٨ – ١٠ دراهم . هذا وتقع على الهكتار الواحد ٢٢٧ – ٣٠٠ نخلة ، ويستنتج ر.آدمس من ذلك أن الجريب قدر بـ ١٥٩٢ متراً مربعاً يحتوى على ٤٥ نخلة : ما يؤلف ٢٢ – ٤٥ نخلة للضريبة – وواصل ر.آدمس بقوله أن سعر الضريبة عند العرب كان أرفع من السعر الساساني (وهو درهم من كل ٤ – ٦ نخلات) ويستخلص عقب ذلك أن الدولة شجعت زراعة النخلات الكثيفة عبر تقييد أقصى حد الضريبة بـ ٥ – ١٠ دراهم (٣٤) . ولكن الجريب المتضمن من ١٠٥١ متراً مربعاً تقع عليه ٢٥ نخلة وقد تكون أقل منها ، ويؤلف ذلك ١٢ – ٢٥ درهماً للضريبة . أما النخلات الناقصة المردود فمبلغ ضريبتها قريب لسعر الخراج المفروض على الجريب وتتقيد ضريبة النخلة الزائدة المردود العجمية بـ ١٠ دراهم ، ومن هنا يأتي تشجيع زراعة النخلات الزائدة المردود . ويمكننا في نهاية الأمر الاجماع مع الطبري (٣٥) على أن فرض الضرائب على النخلات لم يتغير أساساً بمجئ العرب .

والآن من الممكن لنا أن نحسب مبلغ دخل الدولة العام وفقاً للأنظمة الثلاث لحساب الضريبة :

١ – للزمن بعد الفتح العربي مباشرة وفقاً للسعر المتماثل بدرهم وقفيزة .

٢ – وفقاً للاحتساب النظري المنفذ بعد السنة ٦٤٢ لأسعار الخراج على المرزوعات المختلفة .

٣ – وفقاً لأسعار الخراج المتنوعة للحبوب بموجب كثافة المزروع ومع التسليم بأن عدد المزارع الزائدة المردود والقليلة المردود تعادلا – وذلك لأواخر خلافة عمر بن الخطاب وزمن أخلافه في القرن السابع (انظراللائحة رقم ٣)

لاشك أن النتائج المتحصلة تقريبية ولكنها مطابقة لمعطيات المصادر العربية القديمة الموجودة تحت تصرفنا . من الضروري قبل كل شئ أن نشير إلى مطابقة رقم مساحة أراضي السواد المزروعة المأخوذ من قبلنا كقاعدة الاحتسابات بنتائج المسح المنفذ تنفيذاً لأمر عمر بن الخطاب : ٣٨ مليون جريب و٣٦ مليون جريب في زمن عمر (٣٦) . ان اشتباهات ر.آدمس في ثقة الرقم الأخير لسبب لأنه نسبه ليس إلى جميع السواد بل إلى سواد الكوفة ما لم يستخلصه من المصادر العربية بل أخذه من كتاب ف. حتى . ونفس الأمر بما يخص خبر البلاذري في مبلغ الضرائب البالغ ١٠٠ مليون درهم (٣٧) . مع أن نسبة هذه المعطيات لمبلغ الضرائب ومساحة الأرض المزروعة إلى جميع السواد لم تثر الاستباه عند المؤرخين والجغرافيين العرب ولا عند الباحثين المعاصرين (٣٨) . إن مقدار الدخل المعطي عند البلاذري وما احتسب منه من قبلنا يتفقان أيضاً . الحق يقال أن مبلغ ١٠٠ مليون درهم كما أخبرنا مؤلف "فتوح البلدان" احتوى كذلك الجزية المستوفاة من ٥٠٠ ألف ذمي ولكن يجب ألا ينسى أن المساحة المأخوذة لحساباتنا لعلها أيضاً كانت أكبر من المساحة الحقيقية بشئ ما . وعدا ذلك يتوفر لدينا خبر ابن خرذابة في الـ ١٢٨ مليون درهم المستوفاة من قبل عمر بن الخطاب مما يدل ربما على سيطرة نظام الضرائب الأخير في أواخر خلافه عمر .

في استطاعتنا بعد معالجة اللائحة أن نثبت أن عبء الضرائب ازداد بمرور العقود الأولى بعد فتح السواد من ١٥٪ من قيمة الغلة الزراعية السنوية إلى ٢٥٪ . لابد مع ذلك من التحفظ بأن أسعار الحنطة والشعير المعطاة من قبل قدامة والمستعملة في حساباتنا أغلى بقليل عن المستوى المعدل . غير أنه إذا تمكنت الحكومة دائماً من الاحتفاظ بالحبوب في الأعوام المخصبة كي تضارب بها في عام الغلاء (٤٠) . فكان لابد للحارث البسيط من دفع المحصولات الاضافية إلى السوق لتأدية الضريبة النقدية المتزايدة وذلك لخفض الأسعار (٤١) .

لائحة رقم (٣)

واردات الخراج في زمن عمر بن الخطاب (في الألف درهم)

طريقة احتساب الخراج	المراح من الزرع ٩١٤٠ جريباً	الحبوب ٢١,٣٤٠ جريباً	اعشاب العلف ٣,٠٤٧ جريباً	البساتين والكروم ٢,٢٨٦ جريباً	المنسيات التكنيكية ١,١٤٢ جريباً	المناقيل ١,١٤٢ جريباً	المجموع ٣٨,١٠٠ جريباً
أسعار الخراج الابتدائية	١٥,٠٨١	٣٥,٢١١	٥,٤٨٤	٤,١١٤	٢,٠٥٥	٢,٠٥٥	٦٤,٠٠٠
الأسعار النظرية المحتسبة في سنة ٦٤٢		٦٤,٠٢٠	١٥,٢٣٥	٢٢,٨٦٠	٦,٨٥٢		١٠٩,٠٠٠
الأسعار المتنوعة بمقتضى كثافة المزروعات	٤,٥٧٠	٤٤,٦٧٥	١٥,٢٣٥	٢٢,٨٦٠	٦,٨٥٢	*١١,٤٢٠	١٠٥,٦٧٢

* إذ أن ضريبة الرطبة تظهر عالية للغاية (١٠ دراهم على الجريب) فربما يكون ما يخفى وراء هذا المصطلح هو في هذه الحالة بقل .

وأدى إلى أن الفلاح الدافع للضرائب ، خلافاً للحكومة ، باع قسم الغلة المتبقى له بأسعار أرخص من الأسعار التي قدرت بها قيمة الغلة كلها . علاوة على ذلك مما ذكر أعلاه أن القفيز باعتباره مقياساً لحجم الحبوب ما زال يتغير ، وانتشر في القرن الثامن القفيز المسمى بالهاشمي . من المحتمل أنه ما دامت أسعار الخراج ثابتة كان تغير مقاييس حجم الحبوب إحدى وسائل زيادة حجم الغلة المستوفى من الفلاح ، كما فتحت فرصة الاستهتار فيما جرى سنوياً من تحديد المساحات المراحة من الزرع ، وصار الفلاحون يتبرمون بحالتهم وظهرت ضرورة إصلاح الضرائب (٤٢) .

وقد نفذت الاصلاحات في خلافة المهدي (٧٧٥ - ٧٨٥) : بدلاً من الأسعار الثابتة جاء مبدأ المقاسمة أي تحديد مقدار الخراج بأقساط المحصول الفعلي ، كما أن خراج المقاسمة أخذت فيه بعين الاعتبار نفقات التروية ، والأرض المسقاة فرضت عليها طبقاً لما استخدمت من وسائل الإسقاء من $\frac{١}{٦}$ إلى $\frac{١}{٣}$ من غلة المزرعة (٤٣) ، أي بمراعاة كثافة المزروعات كما كان من قبل .

أما دخل الدولة من السواد بعد الاصلاح ففي امكاننا أن نحكم عليه استناداً على ما أخبرنا قدامة بن جعفر وابن خرداذبة . جبيت وفقاً لما أورد لنا قدامة ١٠٨,٤٥٧,٦٥٠ درهماً في سنة ٨١٩ . غير أن الدراهم المتداولة في القرن التاسع ودراهم زمن عمر بن الخطاب بعيدة التساوي . يحسب قدامة ١٥ درهماً في دينار واحد بينما احتوى الدينار في زمن عمر على قيمة ما يتعدى ١٠ دراهم بقليل . ويعني ذلك ان المبلغ الموجود عند قدامة يساوي تقريباً ٧٥ مليون درهم في دراهم زمن الفتوحات أو ٧,٥ مليون في الدنانير المتداولة في القرن التاسع (وليس ٥ ملايين كما يحسب أ.أشتور) (٤٤) . مع أن التحليل المفصل لأخبار قدامة بن جعفر يمكن من التأكد أن رقم ١٠٨,٤٥٧,٦٥٠ لم يعبر عن كافة مبلغ دخل الدولة من السواد . يتضح بعد احتساب واردات الضرائب من الأعمال (دوائر جباية الخراج) ما يلي (انظر اللائحة رقم ٤) .

اللائحة رقم (٤)

واردات الضرائب على ما أخبر به قدامة بن جعفر

المستند عليه	الحنطة (بالاكرار)	الشعير (بالاكرار)	الفضة (بالدراهم)	المجموع (بالدراهم)
قول قدامة في الأرقام العامة	١٧٧,٢٠٠	٩٩,٧٢١	٨,٠٩٥,٨٠٠	١٠٨,٤٥٧,٦٥٠
الاحتساب بالأعمال	١١٥,٦٠٠	١١٨,٥٢١	٨,٥٥٧,٨٠٠	١١٣,٤٧٤,١٠٠
الفرق	+٦١,٦٠٠	−١٨,٨٠٠	+٤٦٢,٠٠٠	−٥,٠١٧,٥٥٠

إن مبالغ الدخل المحتسبة من قبلنا لزمن عمر بن الخطاب وكذلك الأرقام المعطاة في المصادر القديمة ضمت الدخل من جميع أراضي السواد وبجملتها الأراضي الدولية المسماة بالصوافي ، وتألف ايرادها وقت عمر بن الخطاب من ٧ – ٩ مليون درهم (٤٥) . أما أخبار قدامة بن جعفر العائد إلى الأعمال المنفردة فلاشك أنها ما ضمت الواردات من الأراضي

الدولية (وافي) . ويعين هذا الاستنتاج على ايضاح الفرق بين الرقم العام المعطي من قبل قدامة بن جعفر بذاته وبين احتساب المبلغ بالأعمال . ونستطيع المشاهدة عائداً إلى اللائحة أن بيت المال قد توفرت فيه عدا الواردات من الأعمال ٦١,٦٠٠ كر إضافي من الحنطة و ١٨,٨٠٠ كر من الشعير و ٤٦٢ ألف درهم من الفضة . إن قيمة الشعير تقدر بأسعار قدامة بـ ٥,٦٤٠ ألف درهماً أي تؤلف تقريباً مقدار الفرق بين المبلغين العامين . هناك أساس للافتراض أن الأرقام العامة لواردات الحبوب والنقود المعطاة من قبل قدامة ضمت الواردات من الأراضي الدولية أيضاً . وعدم وجود بعض كمية الشعير يوضح بأن هذا النوع من الحبوب خصص لعلف الخيول وللدواب بقدر ما . وكان يستخدم للنواحي قبل وروده إلى صوامع بيت المال العام . على كل حال من الواضح أن مبلغ ١٠٨,٤٥٧,٦٥٠ درهماً المتضمن من واردات الحبوب ومن قيمة الخراج لا يمكن أن يعتبر مبلغاً نهائياً لدخل الدولة . أما نهاية الحساب إذا تمت بمقتضى الأرقام الاجمالية المعطاه من قبل قدامة فهي تؤلف ١٤٤,٧٩٤,١٠٠ درهماً . ويضاف إليها أيضاً ٦ ملايين درهماً الواردة من البصرة (٤٦) . فإذا بلغ المبلغ العام لدخل الدولة من السواد ما يقرب من ١٥٠ مليون درهم وقت عمر بن الخطاب أو ١٠ مليون دينار متداولة في القرن التاسع .

ونرجع الآن إلى أخبار ابن خرداذبة التي تنتسب إلى سنة ٨٧٠ . يقدر أ.أشتور الباحث الشهير في تاريخ الخلافة العربية الأقتصادي مبلغ المدخول من السواد استناداً على أخبار ابن خرداذبة بـ ٧٨,٣٠٩,٣٤٠ درهم (٣,١٢ مليون دينار) (٤٧) . ولكن حسابات أ.أشتور لابد من مراجعتها . فقد أستند أ.أشتور عند حساب قيمة واردات الحبوب والمشار اليها في كتاب ابن خرداذبة على أخبار قدامة بن جعفر في أسعار الحنطة والشعير وعند حساب كمية الحبوب الواردة من الاعمال المختلفة أخذ لأحد هذه الاعمال رقم ٣ الآف كر الحنطة المغلوط فيه عند ابن خرداذبة صائباً وصحح بمقتضاه معطيات قدامة بن جعفر (٤٨) . ولكن رقم ٣٠ ألف كر الذي يورده قدامة يظهر أكثر معقولية لمجرد تناسبه مع واردات الشعير التي يقدرها كلا المصدرين بـ ٢٠ ألف كر . ماعدا ذلك فإن أ.أشتور حسب كمية أكرار مختلطة للشعير والرز ، لا يحصيها في الحساب العام . إذاً بعد التصحيحات الموافقة نقدر نحن مبلغ واردات الضرائب من السواد على ما أخبره أبن خرداذبة بـ ١٠٤,٩٥٤

ألف درهم . إن عدد أسماء الأعمال (دوائر جباية الخراج) عند قدامه وابن خرداذبة تكاد تتطابق تمام التطابق ، ولذا من الممكن لنا مقابلة أخبار أحدهما بأخبار الآخر بموجب تقسيم السواد على المنطقتين الأساسيتين : جانبي نهر دجلة الشرقي والغربي (أنظر لائحة رقم ٥)

من الضروري الاشارة إلى أن ابن خرداذبة ما قام باحتساب الواردات الاجمالي وكنا نحن قد احتسبنا المبلغ الاجمالي . إذن معطيات ابن خرداذبة لا تضم الواردات من الأرض الدولية وبالتالي مبلغ ١٠٤,٩٥٤ ألف درهم يظهر غير كامل كما هو الحال مع مبلغ ١١٣,٤٧٤,١٠٠ درهم المحتسب وفقاً لمعطيات قدامة . ويتبين من لائحة رقم ٥ بصراحة أن بعض تباعد مبلغي الواردات من الأعمال ينتج بالدرجة الأولى من تقلص واردات الحنطة من الجانب الغربي ومن مجرد التقلص الجزئي لواردات الشعير . أما واردات النقود (الدراهم) فبالعكس يشاهد ازدياد الواردات بـ ٢,٨ مليون درهم . وقد يكون لذلك عدة أسباب .

إن الخليفة المعتصم (٨٣٣ - ٨٤٢) ظهرت بعد خلافته الجنود الترك كقوة عسكرية أساسية في الدولة . واضطرت الدولة وهي غير قادرة على إرضاء طموح القادة العسكريين وعمالها ، أن تعطي لهم القطائع الواسعة (٤٩) . ويشير ابن خرداذبة إلى منطقة سيبين الكاملة حيث وقعت هذه القطائع حيث جبي فقط العشر بمثابة الضريبة . ومع ذلك فإن الدولة سعت لتحفظ واردات الشعير على المستوي السابق . وجدير بالذكر أن سيبين وردت منها ٥٠٠ كر من الحنطة إلى جانب ٥,٥٠٠ كر من الشعير . وكان عقد المعاهدات مع أصحاب الأرض في تثبيت المبالغ المعينة المستوفاة إلى بيت المال طريقاً آخر لتخفيف ثقل الضريبة . وسميت المعاهدات بمثل هذه الشروط مقاطعات ويقارنها الباحثون المصريون مع اتفاقيات التقبل (بالتزامات) أو العقود التي عقدتها العرب مع أصحاب الأرض المفتوحة في صدر الاسلام ونشوء الخلافة (٥٠) . ودفعت الضرائب التي كانت يسيرة كثيراً مباشرة إلى بيت المال من قبل أصحاب الأرض بنوع متماثل لمقاطعات ومسامة باغار (٥١) .

لائحة رقم (٥)

أخبار قدامة بن جعفر وابن خرداذبة في واردات الضرائب من السواد في سنة ٨١٩ و ٨٧٠

مصدر الأخبار	الجانب الغربي			الجانب الشرقي			المجموع
	الحنطة (بالاكرار)	الشعير (بالاكرار)	الفضة (بالدراهم)	الحنطة (بالاكرار)	الشعير (بالاكرار)	الفضة (بالدراهم)	الفضة (بالدراهم)
قدامة بن جعفر (سنة ٨١٩)	٨٣,٢٠٠	٧٩,٦٠٠	٥,٣٩٤,٨٠٠	٣٢,٤٠٠	٣٨,٩٢١	٣,١٦٣,٠٠٠	١١٣,٤٧٤,١٠٠
أبن خرداذبة (٨٧٠)	٦٧,٩٥٠	٧٨,٣٠٠	٦,٧٨٤,١٤٨	٢٩,٨٠٠	٣٨,٢٠٠	٤,٥٧٠,٠٠٠	١٠٤,٩٥٤,٠٠٠
الفرق	+١٥,٢٥٠	+١,٣٠٠	−١,٣٧٩,٣٤٨	+٢,٦٠٠	+٧٢١	−١,٤٠٧,٠٠٠	+٨,٥٢٠,١٠٠

إننا نستطيع أن نحكم على مدى تأثير هذه التجربة على تقليص دخل الدولة بمثال منطقة يقتين ، التي كما أخبرنا ابن خرداذبة ، وردت منها في سنة ٨٧٠ ضريبة نقدية فقط بمبلغ ٢٠٤ ألف درهم بينما وردت من نفس المنطقة في سنة ٨١٩ بالاضافة إلى ذلك ١٢٠٠ كر من الحنطة وألفا كر من الشعير أيضاً . غير أن الميزانية الواردة في كتاب ابن خرداذبة لا تعكس تغيرات كبيرة في دخل الدولة بالمقايسة مع سنة ٨١٩ ، وكذلك مبلغا الميزانيتين الإجماليان كانا متساويي القياس . وإشارة إلى بعض تقليص مبلغ الدخل في سنة ٨٧٠ يجب ألا ننسى أن ثلث السنة بالذات تيسر فيها للزنوج المتمردين في جنوبي السواد أن يستولوا على البصرة التي وردت منها ٦ مليون درهماً سنوياً (٥٢) .

إن عدم تغير دخل الدولة من أهم مناطق السواد التي هي كسكر و أرض سقي الديالي بطريق خراسان يتتبع على دوام الفترة من ٨١٩ الى ٨٩٢ عندما أعطي الخليفة المعتضد (٨٩٢ – ٩٠٢) هذه الأعمال للتقبل بمبلغ ٢,٥٢٠ ألف دينار سنوياً (٥٣) . (انظر لائحة رقم ٦) . إن هذا المبلغ المتضمن من قيمة واردات الحبوب والنقود من قسم السواد فقط يحسبه أ.أشتور بلا أساس مبلغاً وارداً من كافة السواد في سنة ٨٩٢ (٥٤) . رغم أنه قد أفيد قبل نشر بحثه بكثير الرأى أنه ما أعطى للتقبل إلا نصف السواد وقدر الدخل العام من السواد بـ ٥ مليون دينار أو ٧٥ مليون درهم (٥٥) . غير أننا شاهدنا أن الواردات من هذه الأعمال ما تغيرت من سنة ٨١٩ . إذن ما يظهر مدعماً أكثر التدعيم هو أن قسط هذا المبلغ بقى مساوياً لربع مبلغ الدخل كما كان الحال في سنة ٨١٩ لأن مساحة الأرض المتقبلة ألفت ربع مساحة جميع أراضي السواد المزروعة .

ويتوفر لدينا أيضاً خبر هلال الصابي الذي يمكننا أن نحكم بموجبه على أن دخل الدولة ما تغير تغيراً ملحوظاً لغاية سنة ٩٠٢ . وأخبر الصابي أن الوزير أبو العباس ابن الفرات (توفى ٩٠٣) بلغ دخل السواد في وزارته مبلغ الدخل الذي كان في زمن عمر بن الخطاب وأن مجرد الشعير دخل إلى خزائن الدولة بكمية ٣٤٠ ألف كر فالج (٥٦) . ويتضمن كر فالج ٢٤ قفيزاً بغدادياً ويساوي ذلك ١,٢٠٠ كيلوغرام (٥٧) . إذن بلغت واردات الشعير ١٣٦ ألف كر معدل وذلك حتى أكثر من كمية الشعير الواردة في ٨١٩ و ٨٧٠ .

لائحة رقم (٦)

واردات الدولة من اعمال كسكر وأرض سقي ديالي على طريق خرسان في القرن التاسع (٨١٩ - ٨٩٢)

أخبار قدامة بن جعفر في ميزانية سنة ٨١٩				أخبار ابن خرداذبة في ميزانية سنة ٨٧٠				الأعمال المعطاه للتقبل في سنة ٨٩٢ وفقاً لأخبار الحسابي
الأعمال	الحنطة (بالأكرار)	الشعير (بالأكرار)	الفضة (الف درهم)	الأعمال	الحنطة (بالأكرار)	الشعير (بالأكرار)	الفضة (الف درهم)	
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
كسكر	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٧٠	كسكر	×٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٠٠	كسكر وواسط
محروظ وسلسل	٢,٠٠٠	١,٥٠٠	١٥٠	محروظ وسلسل	٢,٠٠٠	٢,٥٠٠	٢٥٠	خوجا ××
نهر بوق	٢٠٠	١,٠٠٠	١٠٠	نهر بوق	٢٠٠	١,٠٠٠	١٠٠	نهر بوق
الذيين	١,٩٠٠	١,٣٠٠	٤٠	الذيين	٧٠٠	١,٠٠٠	٤٠	الذيين
كلواذي ونهربين	١,٦٠٠	١,٥٠٠	٣٣٠	كلواذي ونهربين	١,٦٠٠	١,٥٠٠	١٤٠	كلواذي ونهربين
الرازيين	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	١٢٠	الرازيين	٤,٨٠٠	٤,٨٠٠	١٢٠	الرازيين
طريق خرسان دسكرة	١,٨٠٠	١,٤٠٠	٦٠	دسكرة ورستقين	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٧٠	طريق خرسان××× دسكرة
وستقباد	١,٠٠٠	١,٤٠٠	٢٤٦	وستقباد	١,٠٠٠	١,٤٠٠	١٧٠	وستقباد
جالولا	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١٠٠	جالولا	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١٠٠	جالولا
المجموع	٤٤,٣٠٠	٣٣,٩٠٠	١,٢٣٠	المجموع	٤٣,٣٠٠	٣٥,٥٠٠	١,١٩٠	
المبلغ العام	٢,٥٣٢,٠٠٠ ديناراً			المبلغ العام	٢,٥٢١٣٠٠ ديناراً			المبلغ العام ٢,٥٢٠,٠٠٠ دينار

× هذا غلط ، يلزم قراءة ...> ٣٠ ، وذلك قد دار الحديث عنه في متن المقالة .

×× أن قناة محروظ لعلها سميت جوخا كذلك (أنظر : R.M.Adams. Land behind. p.81; E.Astoz. op.cit. 1 p. 659) .

××× يذكر في " كتاب الوزراء " فقد طريق خرسان (Historical Remaines, p. 11) . ويخبرنا أبن رسته أن طريق خرسان انتسبت اليه علاوة على الاراضي المذكورة أعلاه أيضاً دسكرة ورستقباد وجالولا (R.M.Adams. Land behind Bajhind, p.85)

من المحتمل أن تلك السنة كانت خصبة للشعير وإلا ما كان ذلك يجدر التكلم عنه .

إن تقلص الدخل الملحوظ ظهر في ميزانية عام ٩١٥ التي وضعها على بن عيسى وزير خليفة المقتدر (٩٠٨ - ٩٣٢) حيث يذكر مبلغ الضرائب من السواد بقدر ١,٥ مليون دينار (٥٨) . وهنا امكان للافتراضات المختلفة كانتشار تجربة قبالات (التزامات) واقطاع الأرض للعساكر أو انعكاس واردات النقود من الضراب في الميزانية فحسب ، أو يمكننا في نهاية الأمر الافتراض أن قائمة على بن عيسى ضمت المعطيات في أحد المراحل الثلاثة لجباية الخراج السنوي (٥٩) . ولكن من المستحيل أنه بمجرد أن السواد طرأ عليها انحطاط في الزراعة مع بعض الكوارث أدى إلى تقلص الدخل بضعة أضعاف (٦٠) . خلال فترة عشرة أعوام فقط .

إذن نستطيع الاستنتاج أن دخل الدولة من السواد لم يتعرض لأي تغير ملحوظ ابتداء من أواخر خلافة عمر بن الخطاب إلى القرن العاشر وساوى ١٠ مليون دينار سنوياً إنما مكن الدولة من الاحتفاظ بالدخل على مستوى ثابت نسبياً هو عنايتها لأجهزة الري في السواد . وبعض تقليص انتاجية الزراعة وإن كان له مكان عَجزَ عن تخفيض دخل الدولة لأنه عُوّضَ بازدياد ثقل الضرائب . ومع ذلك اضطرت الدولَة في بعض الفترات تنازلاً لوجهاء أصحاب الأرض القدماء والجدد وكذلك تحت ضغط طبقة الأصحاب البسطاء إلى تخفيف نظام الضرائب كما كان في خلافة على بن أبي طالب (٦٥٦ - ٦٦١) (٦١) .

ولا يوجد أي أساس لتقرير تدهور الزراعة الملحوظ في السواد لغاية بداية القرن العاشر قدر ما يمكن الحكم عليه بدخل الدولة . الانخفاض النسبي للدخل كان ناتجاً عن إعادة توزيع أراضي الدولة (٦٢) واقطاعها اقطاع التمليك لأشراف العرب والعمال الموظفين والقادة العسكريين وكذلك عن اقطاعها للعساكر اقطاعاً مشروطاً (اقطاع الاستغلال) .

الملاحظات

١ – Q.G.Bolshokov, Bra. gorod... , Moskva, 1984 .PP. 216-222.

٢ – كتاب المسالك والممالك لأبي القاسم بن خرداذبة كما في كتاب الخراج لقدامة بن جعفر ، ص ١٤ من .L.Bata طبعة ١٨٨٩ .

٣ – المصدر اعلاه ، ص ٢٣٩ .

٤ – R.M.Adams, Land Behind Baghdad, Chicago- London, 1965, PP. 84 - 85 ; E.Ashtor, A Sociol and Economic History of Near East In the Middle Ages, London, 1976, PP. 63, 172.

٥ – Q.G. Bolshokov, op. cit,p.217.

٦ – س.أ. السامرائي ، موارد العراق الاقتصادية ، النجف ١٩٧٥ ، ص ٣٥ ، ٤٠ ، أ.سوسه ، تطور الري في العراق ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٠ .

٧ – أ.سوسه ، نفس المصدر ، ص ٢٨ – ٢٩ .

٨ – قدر هذا الرقم طبقاً لقيمة غلة فدان (٠,٦٤ هكتار) من المزروعات المذكورة التي اصطلحت عليها لاحتساب غلة الزراعة السنوية في مصر : أنظر Q.G.Bolshokov, op. cite, p.228 ، اما الجريب فانظر الملاحظة رقم ١٧ .

٩ – كتاب الخراج للقاضي ابي يوسف ، القاهرة ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) ، ص ٣١ .

١٠ – D.Hajjat, Iraqaskaja derevaja, Moskva, 1953, p.32.

١١ – س.أ. السامرائي ، نفس المصدر ، ص . ٧ .

١٢ – أ.سوسه ، نفس المصدر ، ص. ١٧٠ .

١٣ – R.M.Adams, Land Behind Baghdad, p. 17 .

١٤ – كتاب المسالك (اعلاه ٢) ص ٢٣٩ ، إن الكر المعدل من الحنطة الذي استخدم عند القياسات الرسمية لحجم الحبوب كان يساوي تقريباً ٣ أطنان ، وكر الشعير ساوى ٢,٥ طناً أنظر E Ashtor, op city, .

١٥ – R.M.Adams; Q.G. Bolshokov, op.cit, p,182; p. 42
Land Behind Boqhdad, p. 101.
R.M. Adams op.cit, p. 101.

١٦ – لا تحتوى اللائحة على غلة المباقل التي كان حجمها غير ملحوظ وقيمتها صعبة الاحتساب وبما يظهر أن المباقل لم يفرض عليها الخراج في اغلب الأحوال . أنظر كتاب الخراج ليحيي بن آدم القرشي ، ليدن ١٨١٥ ، ص . ١٠٣ .

١٧ – القفيز مقياس الحجم ، والجريب مقياس السطح ، أما قدر هذين القياسين فأنظر لهما فيما يلي من متن المقالة .

١٨ – كتاب الخراج ليحيي بن آدم القرشي ص. ٨ – ٩ ، فتوح البلدان للبلاذري ، طبعة Lugduni Batavorum 1886 ، ص . ٢٦٩ .

١٩ – لسان العرب للامام محمد بن منظور ، المجلد الأول ، بولاق ١٣٠٠ هـ (١٨٨٣ م) ص. ٤٠٢ ، Lane. B.W., Arabic-English Lexicon, London - inburgh, B.I., pt. 3., p. 1101.

٢٠ – لسان العرب ، المجلد أ ، ص . ٤٠٣ ، و Lane. B.I., pt. 3., p. 1101 البلاذرى ، فتوح البلدان ، ص. ٢٧١ . Lane. B.I., pt. 4., p. 2403; D.C. Dennet , Conversion and Poil Tax, Oxford, 1950 , p. 24

٢١ – Q.G. Bolshokov, op.cit, p. 38.

٢٢ – البلاذرى ، الفتوح ، ص. ٢٧٠ . الطبرى ، التاريخ ، طبعة Lugduni Batavorum عام ١٨٧٩ – ١٨٩٠ ، ص. ٩٦٢ – ٩٦٣ .

٢٣ – D.C. Dennet, op.cit, p. 25.

٢٤ – البلاذرى ، الفتوح ، ص . ٢٧١ .

٢٥ – V. Hinz, Bus. mevi I vesa s perevodom ... Moskva, 1870 , p. 73 .

٢٦ – نفس المصدر pp. 65 , 69 .

٢٧ – Q.G. Bolshokov, op.cit, p. 132

٢٨ – البلاذرى ، الفتوح ، ص. ٢٧٢ ، O.G. Bolshokov, op.cit, p. 132

٢٩ – V. Hinz, op.cit., p. 50 ، الرطل ٠,٤١ كغ .

٣٠ – Q.G. Bolshokov, op.cit, p. 171

٣١ – كتاب الخراج ليحيي بن آدم القرشي ، ص. ١٠٠ – ١١٠ .

٣٢ – البلاذرى ، الفتوح ، ص . ٢٦٩ .

٣٣ – O.G. Bolshokov, op.cit, pp. 274 - 284

٣٤ – R.M. Adams. op.cit, pp. 186, 217

٣٥ – الطبرى اعلاه ، ص. ٩٦٢ – ٩٦٣ .

٣٦ – البلاذرى ، الفتوح ، ص. ٢٦٩ ، كتاب المسالك اعلاه ، ص. ١٤٠ .

٣٧ – R.M. Adams. Heavtland of cities , pp. 186, 217

٣٨ – L.I.Nadivdze, Broblema instituta ... Moskva, 1973 , p. 210

٣٩ – كتاب المسالك (اعلاه) ص . ١٤ .

٤٠ – E.Ashtov, op.cit. pp. 141, 143 ان موظفي الدولة اساءو استعمال وظائفهم احياناً واجبروا الناس شراء حبوب الدولة بالاسعار العالية . أنظر :

Historical Remains of Hilal al-Sabi, Kitab al-ixluzava ed . by H.F. Amedroz, Leiden 1904, p. 323 .

٤١ – O.G. Bolshokov, op.cit, p. 14

٤٢ – F. Lokkegaard , Islamic Taxation in the Classic period, Copenhagen, 1950, p. 116.

٤٣ – نفس المصدر ، ص . ١٠٩ ، ١١٠ ، E. Ashtov, op.cit. p. 40 .

A.K.S. Lambton, Landlovol and peasant in persia, 1953. p. 32.

٤٤ – E. Ashtov, op.cit. p. 63

٤٥ – L.I. Nadivadze, op.cit. p. 210

٤٦ – كتاب المسالك (أعلاه) ص. ٢٣٩ . اما كلمة الصدقات التي سمى بها المبلغ الوارد من البصرة فليس لها معنى احسان المسلمين فحسب بل والواردات بشكل عام .

٤٧ – E. Ashtov, op.cit. pp. 63 , 172

٤٨ – Lbid, p. 42

٤٩ – الطبرى ، F. Lokkegaard , op.cit, ser. 3, p. 1535 pp. 60 , 62

٥٠ – F. Lokkegaard , op.cit, pp. 107 , 115 ; D.Dennet, op.cit, p. 25

٥١ – F. Lokkegaard , op.cit, p. 62, A. Lambton, op.cit, p. 26

٥٢ – الطبرى ، التاريخ ، Ser. 3, pp. 1847 - 1857

٥٣ – Historical Remains (40 Abeve) p. 11

٥٤ – E. Ashtor, op.cit, pp. 63, 177

٥٥ – R.M. Adams, op.cit, p. 85

٥٦ – Historical Remains (Abeve) p. 136

٥٧ – O.G. Bolshokov, op.cit, p. 182

٥٨ – A.Kremer Ueber das Einnahme budget des Abbasiolen Reichen vom Jahre 306 H. Wien, 1884, p. 26.

٥٩ – F. Lokkegaard , op.cit. , p. 186. al-sabi Historical Remains, p. 216 .

٦٠ – R.M. Adams, Heartland of Cities, p. 85 .

٦١ – البلاذري ، الفتوح ، ص . ٢٧١ .

٦٢ – L.I. Nadivndze, op.cit, p. 212 .